جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (١٢٩٦)

التخطيط المالي في التجربة المصرية للتخطيط القومي
(نظرة كلية للقضايا والمشكلات الأساسية)

دكتور
أحمد عبد العزيز الشرقاوي

مايو ١٩٨١

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

١/ من الملاحظ أن تجربة التخطيط القومى فى جمهورية مصر العربية لم تشاهد – خلال عمرها الذى ناهز الربع قرن – ايه محاولة متكامله ومنظمه ومستمره لتطبيق التخطيط المالى على المستوى القومى كأسلوب رئيسى من أساليب تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن أن نرد ذلك – فى واقع الامر – الى مجموعة من الأسباب والاعتبارات والمظاهر ، التى يتمثل أهمها فى الآتى :

١/١ – عدم تطبيق التخطيط القومى تطبيقا علميا يقوم ويرتكز بصفه رئيسية على : (١)

أ – الشموليه والمركزية والالزاميه فى اعداد الخطة القومية ومتابعه تنفيذ هـا .

ب – استخدام الاساليب الكميه لتقدير حجم وحدود ومجالات الطاقة والمقدره الاستيعابيه للاقتصاد المصرى تقديرا دقيقا ينبنى على دراسات فنيه واقتصادية متكاملة .

جـ – استخدام النماذج التى تكون أقرب الى واقع الهيكل الاجتماعى والاقتصادى الحالى والمستهدف للاقتصاد المصرى .

د – التكامل والترابط بين السياسات الاقتصادية بعضها البعض من ناحيه ، وبينها ككل وبين أولويات الاهداف القوميه الوارده فى الخطة الشامله من ناحيه أخرى .

هـ – اللامركزيه فى تنفيذ الخطة القومية .

١/٢ – غياب المفهوم العلمى المتكامل للتخطيط المالى على المستوى القومى ، وبالتالى عدم وضوح العلاقات الارتباطيه المتبادله بينه وبين التخطيط العينى فى اطار التخطيط الشامل ، عن أذهان الكثير من رجال الاقتصاد وخبراء التخطيط فى مصر .(٢) وأيه ذلك الاقتصار فقط على اعداد الموازنة العامه للدولة بشكل سنوى ، وبصوره غير متكامله ومكمله للخطة القومية فى معظم الاحيان .

---

(١) انظر للتفصيل المؤلف :

A. EL-Sharkawi, An Overall Appraisal of the Egyptian Experience in National Economic Planning, H.F.O., Berlin, GDR, 1979, and

عطيه سليمان ، نظام التخطيط القومى الشامل (دراسة نقدية لنظام التخطيط فى مصر)، مذكرة رقم ٢٦٥، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

(٢) انظر للتفصيل المؤلف ، التخطيط المالى فى اطار التخطيط الشامل (مدخل نظرى)، مذكرة رقم ١٢٩٣، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

١/ ٣ — وجود مجموعة من المشاكل المؤسسية فى مجال الهيكل النقدى والمالى للاقتصاد المصرى، لعل أهمها يمكن اجماله فى الآتى :

أ — قصور التشريعات النقدية والمالية عن مواكبه مقتضيات الظروف والاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتغيره فى الواقع المصرى خلال تلك الفترة ، ومتطلبات التطبيق العلمى السليم للتخطيط الشامل ، وذلك وفقا للقانون رقم ٧٠ لسنه ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة العامه للدولة ومتابعه تنفيذها . ولعل الأمثلة البارزة لذلك انما تتمثل فى :

— التشريع الضريبى الذى لم يعدل الا مؤخرا فى عام ١٩٧٨ ، وذلك بصوره جزئية ومحدوده استهدفت ترميم النظام الضريبى أكثر من تغييره تغييرا جذريا يتسق وطبيعة المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى شهدها الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة . (٣)

— قوانين النقد والائتمان التى ظلت لفترة طويله نسبيا لم تخضع لايه تعديل يغلق ومقتضيات الواقع الجديد للاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة . فالقانون رقم ١٦٣ لسنه ١٩٥٧ ظل ساريا الى عام ١٩٧٥ ، حيث صدر القانون رقم ١٢٠ لسنه ١٩٧٥ ، بالرغم من حدوث الكثير من المتغيرات الهيكلية الهامه فى الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة ، والتى من بينها انتهاج أسلوب التخطيط القومى . (٤)

ب — عدم التجانس والتكامل فى العلاقات التنظيمية والوظيفية سواء من الناحية الأفقية أو الراسية — للأجهزه والمؤسسات المالية فيما بين بعضها البعض ، أو بينها ككل وبين جهاز التخطيط القومى ، أى وزارة التخطيط وأجهزتها المتباعده . (٥) ولقد انعكست تلك المشكلة فى صور عديدة ، لعل أهمها يتمثل فى :

---

(٣) انظر للتفصيل : معهد التخطيط القومى ، دراسة تحليلية للنظام الضريبى المصرى (٧٠/ ١٩٧١ — ١٩٧٨) قضايا التخطيط والتنمية رقم (١٢) ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(٤) انظر للتفصيل المؤلف ، مدخل لبحث وسائل تطوير النظام المالى المصرى ، مذكره رقم ١٠٣٥ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

(٥) انظر للتفصيل ، المرجع السابق مباشرة .

— افتقاد التعاون المتكامل والتنسيق المتبادل بين وزارة التخطيط ووزارة المالية فى عمليات التحضير والاعداد للخطة القومية والموازنة العامه للدولة .

— عدم قيام البنك المركزى المصرى بمباشرة اختصاصاته ووظائفه ، التى خولها له القانون باعتباره قمة الجهاز المصرفى والجهاز المركزى المسئول عن وضع وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفيه الملائمه ، بصوره كامله ومتكامله ومتسقة مع طبيعة المشكلات الهيكلية التى عانى ويعانى منها الاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة بصفة عامه ، وبالتالى متطلبات تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفه خاصه .

جـ — الكثره العددية المبالغ فيها التى حدثت خلال السنوات الاخيرة من السبعينات فى البنوك العامله فى مصر Overbanking ، وخاصه البنوك الاجنبية والمشتركه ، بصوره لا تتفق مع حدود الطاقة الاستيعابية بصفة عامه . وحجم سوق النشاط المصرفى بصفة خاصة للاقتصاد المصرى خلال تلك الفترة .(*) ولاشك أن تلك الظاهره تعتبر من السلبيات الأساسية لسياسه الانفتاح الاقتصادى ، اذ أنها تعكس نفسها بصوره رئيسية فى عدد من المشاكل ، لعل أهمها يتمثل فى الاتى : (٦)

— اتجاه حجم كبير من رؤوس الاموال الاجنبية التى وفدت الى مصر خلال تلك الفترة الى الاستثمار فى هذا المجال (أى انشاء وحدات مصرفيه) بدلا من الاستثمار فى مجالات انتاجيه أساسية (أى فى قطاعات سلعية) ، تضيف أضافات محسوسه وملموسه الى الدخل القومى الاجمالى .

(*) فطبقا للتقرير السنوى للبنك المركزى المصرى ، فان عدد البنوك الاجنبية والمشتركه التى أنشات فى مصر، بدأ يتسعه بنوك فى عام ١٩٧٥ ، ثم زاد الى ١٩ وحده مصرفيه فى عام ١٩٧٦ ، و٣٣ وحده مصرفية فى يناير ١٩٧٧ ، و ٤٠ وحده مصرفية فى ستمبر ١٩٧٩ . انظر البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٧٩ .

(٦) انظر للتفصيل : وحدة الدراسات الاقتصادية ، تقرير عن سياسات الاستثمار الجديدة (القانون رقم ٤٣ لسنه ١٩٧٤) ، وزارة الاقتصاد والتجاره الخارجية والتعاون الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ص : ٥٩ — ٦٥ .

— عدم المساهمه فى تمويل الاستثمار فى المشروعات الانتاجية على نطاق واسع ، وتركيز نشاطها الاساسى فى تمويل عطيات الاستيراد .

— اجتذابها لصفوة المتخصصين بالجهاز المصرفى المحلى ، ولعدد من كبار المودعين من الافراد والمشروعات .

— تحويلها لجانب كبير من ودائعها بالعمله الأجنبية (وخاصه ودائع المصريين العاملين بالخارج) الى الخارج ، وذلك نظرا لارتفاع أسعار الفائده الدائنه والمدينة .(*) هذا فضلا عن تحويل أرباحها الى الخارج أيضا .

٤/١ — عدم التكامل والترابط والتنسيق بين السياسات النقدية والمالية بأدواتها المختلفة ، كما تضعها وتنفذها السلطات النقدية والمالية (ممثله فى وزارات الماليةوالاقتصاد والبنك المركزى المصرى) ، وبين سلم الاهداف القومية المحدد فى الخطة القومية ، كما تعدها وزارة التخطيط . الامر الذى عكس نفسه فى صورا عديدة من التعارض والتضارب بين تلك السياسات (كأدوات ووسائل) وبين الاهداف القومية لخطة التنمية . وللتدليل على تلك المشكلة الجوهرية ، التى تعكس عدم التطبيق العلمى للتخطيط المالى فى اطار تجربة التخطيط القومى فى مصر ، فانه يكفى اعطاء الامثله الاتيـة :

أ — اذا فرضنا أن الحد من الارتفاع الكبير والسريع والمستمر فى الاسعار يعتبر هدف قومى استراتيجى ، يحتل مكان الصداره فى سلم الاهداف القومية ، وتسعى الحكومة جاهده الى تحقيقه . ونظرنا من الجانب الاخر الى السياسات النقدية والمالية التى طبقت خلال فترة السبعينات فى مصر ، كأدوات للوصول الى تحقيق هذا الهدف . فاننا نجد أن تلك السياسات لم ترسم فى اطار متكامل يتسق وتحقيق هذا الهدف ، ذلك أن بعضها يتعارض مع هدف الحد من الارتفاع الكبير فى الاسعار، مثل سياسة

(*) وهذا مافعلته وتفعله أيضا البنوك المحليـة .

رفع أسعار الصرف وأسعار الفائدة وسياسة التوسع النقدى المفرط .(٧) والبعض الآخر يتوافق مع وسائل الحد من ارتفاع الاسعار ، مثل سياسه الدعم ، اذ أنه يعمل على تثبتها عند مستويات معينه تتفق ومستويات الاجور المنخفضة .

ب - واذا فرضنا أن العداله الاجتماعية هى هدف أصيل من الاهداف القومية الاستراتيجية ، التى تسعى الحكومة الى تحقيقه . ونظرنا من الجانب الآخر الى مساهمه السياسات المالية فى مجال تحقيق هذا الهدف . فاننا نلحظ على الفور نفس الاتجاه العام السابق تحديده للسياسات النقدية والمالية من حيث اتصافها بعدم التكامل والترابط والتنسيق بين بعضها البعض من ناحيه أو بينها ككل وبين سلم الاهداف القومية . فالسياسة الضريبية لم تستخدم استخداما فعالا ومؤثرا ومكملا لادوات السياسات المالية الاخرى ، مثل سياسة الدعم والانفاق العام ، لتحقيق هدف العداله الاجتماعية . ومظاهر ذلك تتمثل فى اختلال الهيكل الضريبى ؛ وعدم استيعاب الطاقة الضريبية القوميه ، عدم الحصر الكامل للمجتمع الضريبى ، جمود هيكل أسعار بعض الضرائب المباشرة ، اتساع نطاق التهرب الضريبى .(٨)

---

(٧) انظر للتفصيل المؤلف ، السياسات النقدية والمصرفيه ومشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال السبعينات ، بحث قدم لمؤتمر دور المصارف فى التنمية فى مصر ، الذى نظمته كلية التجارة - جامعة المنصوره بالتعاون مع نقابة التجاريين ، القاهرة ، ١٩٨١ .

(٨) انظر للتفصيل المؤلف ، العدالة الاجتماعية والسياسة الضريبية فى مصر خلال السبعينات ، ورقة منهجية قدمت الى ندوه القضايا الاجتماعية للتنمية فى مصر الذى نظمتها المركز التجريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية بمعهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٢/ــ ولقد ساهمت هذه الاعتبارات والمظاهر بدرجه أو أخرى ، والتى تثبت فى مجملهـــا الفرض الاساسى للدراسة وهو : أن تجربة التخطيط القومى فى ج ٠ م ٠ ع لم تطبق المفهـــــوم العلمى المتكامل للتخطيط المالى خلال عمرها الذى ناهز الربع قرن ، فى تعرض الاقتصاد المصـــــرى بدرجات متفاوته خلال تلك الفترة لمجموعة من المشكلات ، لعل أهمها وأخطرها يتمثل ــ فى مجالنـــا ــ فى الآتى :

٢/ ١ ــ العجز الكبير والمتصاعد فى الموازنه العامة للدولة ، والذى وصل الى الحـــد الذى تضاعف فيه أربع مرات خلال الخمس سنوات الاخيرة من السبعينات ، حيث ارتفع من ٥٨٨ مليون جنيـــة عام ١٩٧٣ الى ٢٤٦٦ مليون جنية فى عام ١٩٧٩ ٠(٩)

٢/ ٢ ــ الموجات والقوى والضغوط التضخمية التى بدأت فى الزحـف والاستشـــــراء فى جســـد الاقتصاد المصرى بدرجات متصاعده ابتداء من منتصف الستينات ، ووصلت الى حد التفجـــــر فى السنوات الاخيرة للسبعينات ٠(*) الامر الذى عكس نفسه فى :

ــ اختلال العلاقة بين الاسعار والاجور النقدية ، والذى أخذ صوره انخفاض مستـــوى الاجور الحقيقية ، والتى تمثل المصدر الرئيسى لدخل الغالبية العظمى من الشعب المصرى ٠

ــ تضاعف رقم الدعم النقدى فى الموازنه العامه للدولة بما يقرب من ١٢ مره خـــــلال السنوات الاخيرة من السبعينات (أى ١٩٧٣ ــ ١٩٧٩) ، حيث ارتفع من ١٠٨ مليون جنيه عام ١٩٧٣ الى ١٢٧٧ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ٠(١٠)

---

(٩) انظر : أحمد سعيد دويدار ، التضخم وأثره على مستقبل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية فى مصر ، بحث قدم الى المؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصـاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص : ٥٦ ٠

(*) تلك حقيقة لايختلف فيها اثنان من المتخصصين ، وتؤكدها دراسات عديده سواء لباحثين أو لاجهـــزه حكوميه أو هيئات دولية ، ويلمسها المواطن العادى فى حياته المعيشة ٠
للتفصيل انظر المؤلف :
A.EL-Sharkawi, High-Lights of the Problem of Inflation in the Egyptian Economy, H.F.O., Berlin, GDR, 1979, and
المؤلف ، السياسات النقدية والمصرفيه ومشكلة التضخم فى الاقتصاد المصرى خلال السبعنيات ، مرجع آنف الذكر ٠

(١٠) انظر : أحمد سعيد دويدار ، المرجع الانف الذكر ، ص ٠ ٥٧ ٠

٢/ ٣ — الاختناقات والفجوات الانكماشية القطاعية ، والتى انعكست فى ظهور طاقات عاطله ، أى عدم استغلال طاقات انتاجية هامه ورئيسية فى بعض القطاعات الاقتصادية ، وذلك بسبب اما عدم توافر المكون الاجنبى للتمويل مع توافر المكون المحلى و / أو لعدم توافر المكون المحلى للتمويل (فى حالات أخرى) وتوافر المكون الاجنبى .

٢/ ٤ — الارتفاع الضخم فى حجم الدين الخارجى المصرى ، والذى أخذ اتجاها تصاعديا مستمرا ابتداء من منتصف الستينات وحتى الآن . فالملاحظ أن حجم مديونية مصر الخارجية ارتفع من ١٦٦٢ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ٢٦٨٣ مليون دولار فى عام ١٩٧٣ ، ثم قفز قفزات ضخمه ابتداء من ذلك العام وحتى عام ١٩٧٩ ، على النحو التالى : (١١)

٣٨٠٠ مليون دولار عام ١٩٧٤ ، ٦٥٣٢ مليون دولار عام ١٩٧٥ ، ٨١٠٧ مليون دولار عام ١٩٧٧ ، ٩٩٦٨ مليون دولار عام ١٩٧٨ ، ١٠٥٨٨ مليون دولار عام ١٩٧٩ .

---

(١١) انظر : السيد عبد العزيز دوحيه ، امكانيات وشروط تحقيق التنمية الذاتية فى الدول النامية ، مع اشاره خاصه للوضع فى ج . م . ع ، مذكرة رقم ١٢٦٩ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص : ٤٣ .

٣/ ارتكازا على وانطلاقا من العرض السابق لمجموعة الاعتبارات والمظاهر والمشاكل التى تعكس بدرجة أو أخرى فى مجملها الغرض الاساسى للدراسة The Main Hypothesis السابق تحديده ، فان السؤال الذى يطرح نفسه الآن على بساط الدراسة هو : ماهى المقومات الأساسية التى ينبغى توافرها لتطبيق التخطيط المالى على المستوى القومى تطبيقا يزيل (أو يقلل على أقل تقدير) تلك المظاهر ويساهم فى حل تلك المشاكل المتراكمه والمعقده ؟ ٠

وهنا ينبغى التأكيد — بادئ ذى بدء — على أن تلك الاعتبارات والمظاهر والمشاكل انما تعبر فى مضمونها الحقيقى عن مجموعة من الاختلالات الهيكلية والوظيفية فى الاقتصاد المصرى ٠ ومن ثم فان علاجها يستدعى اجراء مجموعة من العمليات الجراحية ، التى تتناول تلك الاختلالات بجميع أنواعها سواء الهيكلية — التى تتصل بالابعاد الموضوعية (الموارد الاقتصادية) أو التنظيمية (الوحدات الاقتصادية) والدوائر العينية (عمليات انتاج وتوزيع السلع والخدمات) والنقدية والمالية (عمليات اصدار وتعبئة وتخصيص واستخدام الموارد والمدخرات النقدية) للاقتصاد المصرى — أو الوظيفية التى تنتج من سوء الاداره الاقتصادية (شامله الاداره النقدية والمالية) على المستوى القومى فى مصر ، وليس سياسة المسكنات التى تتناول الاعراض وتترك الاسباب الحقيقية ٠ الامر الذى يطرح على الفور قضية التنمية ، بمفهومها المعاصر القائم على النمو الاقتصادى الذاتى والسريع من خلال تصحيح كل من الهيكل أو البنيان الاقتصادى بصفه عامه وهيكل توزيع الثروه والدخل القومى بصفة خاصه ، من أوسع الأبواب كطريق لابد من السير فيه ، والتخطيط الشامل كأسلوب أو منهج للاداره الاقتصادية القومية فى مصر ٠

فى اطار ذلك التوجه الاساسى ، فأنه يمكن اجمال المقومات الاساسية لتطبيق التخطيط المالى — بمفهومه العلمى — فى التجربة المصرية للتخطيط القومى فى الآتى : (١٣)

---

(١٣) انظر للتفصيل للمؤلف ، التخطيط المالى فى اطار التخطيط الشامل (مدخل نظرى) ، مرجع أنف الذكر ٠

٣/ ١ — الالتزام المبدئى فى التطبيق العملى بالتخطيط الشامل كأسلوب أو منهج لتشغيل واداره الاقتصاد القومى ككل ، والعمل على تهيئة المناخ العام بما يوفر الاهتمام السياسى والاجتماعى به ، ومتطلبات تطبيقه سواء الفنية أو التنظيمية . ولعل الخطوه الاولى فى هذا الطريق الطويل تتمثل فى الالتزام بتطبيق القانون رقم ٧٠ لسنه ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة العامة للدولة ومتابعة تنفيذ ها .

٣/ ٢ — الترشيد الادارى والوظيفى لهيكل الاجهزة والمؤسسات المالية ترشيد ايؤدى الى تجانس وتكامل العلاقات التنظيمية الرأسية والافقية فى داخل القطاع المالى من ناحية ، وبينه وبين جهاز التخطيط القومى ، أى وزارة التخطيط وأجهزتها المساعده من ناحيه أخرى .

وهنا نجد لزاما علينا أن نؤكد على ضرورة التحرك تجاه احداث عدد من التغيرات الهيكلية فى هذا المجال ، والتى يتمثل أهمها فى : (*)

أ — أخذ متطلبات التطبيق العلمى للتخطيط الشامل بصفه عامه والتخطيط المالى بصفة خاصه ، وبالتالى مقتضيات تطبيق القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ ، عند تعديل التشريعات الاقتصادية عموما والتشريعات النقدية والمالية على وجه الخصوص ، حتى يمكن ضمان الاتساق بين تلك التشريعات ومنهج اداره الاقتصاد القومى ككل ، أى التخطيط الشامل .

ب — تطوير الهيكل الوظيفى والاجرائى لوحدات الجهاز المصرفى ، وذلك بصفه رئيسية عن طريق :

* دعم دور البنك المركزى المصرى ، بما يكفل أداء وظائفه وخاصه تلك المتعلقة برسم السياسات النقدية ، على نحو يتكامل مع متطلبات التخطيط الشامل بصفه عامه والتخطيط المالى بصفة خاصه .

(*) جدير بالذكر أنه قد حدثت بالفعل تغيرات هيكلية فى مجال العلاقات التنظيمية الرأسية والأفقية للأجهزة والمؤسسات المالية ، مثل تبعيه الا جهزة والمؤسسات المالية لوزارة المالية ، والجهاز المركزى للمحاسبات لمجلس الشعب ، وذلك بناء على دراسة قدمت بواسطه الكاتب للسيد الاستاذ الدكتور وزير التخطيط فى عام ١٩٧٢ ، وتم نشرها بعد ذلك بمعهد التخطيط القومى . انظر

المؤلف ، مدخل لبحث وسائل تطوير النظام المالى المصرى ، مرجع آنف الذكر ، ص ص : ٣٣ — ٣٩ .

(*) تطوير نظام البنوك المتخصصة التى تتعامل فى الائتمان طويل الأجل ، وربط عملياتها بتمويل مشروعات الخطة القومية .

(*) دعم دور بنك الاستثمار القومى ، والتنسيق بينه وبين وحدات الجهاز المصرفى ، وخاصة البنوك المتخصصه ، فى مجالات تمويل الخطة القومية .

(*) الزام وحدات الجهاز المصرفى (تحت اشراف البنك المركزى المصرى وبالتعاون مع وزارة التخطيط) باعداد ميزان الائتمان وميزان العمله .

(*) تطوير نظام التخصص القطاعى فى أعمال البنوك التجارية ، باعتباره يمثل أحد الاساليب الهامه التى تضمن المساهمه الفعاله لتلك البنوك فى تصحيح الاختلال الهيكلى ، ولتحقيق الرقابة المالية على الوحدات الاقتصادية العامه من الناحية الفنية .

(*) اخضاع جميع البنوك العامله فى مصر (وخاصه البنوك الاجنبية والمشتركة) لرقابة البنك المركزى المصرى سواء من الناحية الكمية أو الكيفية .

(*) وضع ضوابط لانشاء البنوك الاجنبية فى مصر ، ولانشطتها المختلفة ، بما يتسق ومتطلبات تخطيط التنمية .

جـ - الربط بين النشاط الاستثمارى للمؤسسات المالية الغير مصرفية (مثل قطاع التأمين) وبين الخطة القومية .

٣/ ٣ - الربط بين السياسات الاقتصادية بصفه عامه والسياسات النقدية والمالية بصفه خاصه والخطة الشامله للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث تكون تلك السياسات أحد مخرجاتها الاساسية . وبذلك يمكن منع التضارب والتعارض وعدم التكامل بين تلك السياسات بعضها مع بعض ، وبينها وبين الخطة الشامله . ويتأتى ذلك من خلال :

أ - الالتزام عند رسم السياسات الاقتصادية بصفه عامه والسياسات النقدية والمالية بصفه خاصه بأولويات الاهداف القومية كما تحددها الخطة الشامله للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ب - التوليف المناسب والتنسيق المتبادل بين أدوات السياسات النقدية والمالية على نحو يقلل من التعارضات التى قد تنشأ من الآثار غير المباشرة لقرارات تلك السياسات المختلفه ، ويضمن بالتالى اتجاهها جميعا نحو تحقيق الاهداف القومية بأولوياتها المحدده فى الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية .

جـ - ومن ثم فانه لكى يتحقق ذلك ، فانه ينبغى - فى التحليل النهائى - أن تشمل خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مجموعة السياسات الاقتصادية بصفه عامه والسياسات النقدية والمالية بصفه خاصه ، باعتبارها أدوات ووسائل يمكن عن طريقها تعبئة الموارد الاقتصادية بانواعها المختلفة تعبئة قصوى وتوجيهها توجيها أمثل الى أوجه استخداماتها المختلفة ، بما يكفل تحقيق الاهداف القومية بأولوياتها وتوقيتاتها الزمنية المحدده .

٣/ ٤ - اخضاع سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وخاصه وأنها لاتخرج فى جزء أساسى من محتواها الموضوعى عن أن تكون أحد الانماط التمويلية القومية ، للتخطيط المالى فى اطار التخطيط الشامل . (١٣)

---

(١٣) للتفصيل انظر للمؤلف ، مفهوم الانفتاح الاقتصادى ، مذكرة رقم ١١٧١ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، (الطبعة الاخيرة) ، ١٩٨٠ ، وكذلك للمؤلف نظرية التمويل على المستوى القومى ، مذكرة رقم ٤٥٧ ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٧٥ .